

حافظت على ازدهار مسيرتها الوطنية في تحقيق الأمن الغذائي

الكليب، 37.332 مليون دينار صافي أرباح المطاحن الكويتية خلال 2016



جانب من عمومية شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية



مطلق الزايد



صلاح الكليب

قال رئيس مجلس إدارة شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية صلاح الكليب ان الشركة حافظت خلال عام 2016 على ريادةها وازدهار مسيرتها الوطنية والتنموية في مجال تحقيق الأمن الغذائي للكويت، وصناعة المواد الغذائية على الرغم من الاضطرابات السياسية والمتغيرات الاقتصادية العالمية التي نتجت جراء هبوط أسعار النفط بمعدلات قياسية لم تصلها منذ أربعة عشر عاماً، إلا أن شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية تمكنت في ظل هذه الظروف من تحقيق إنجازات واضحة على كافة الأصعدة الإنتاجية والإدارية والمالية لهذا العام. وأوضح خلال الجمعية العمومية للشركة امس ان مبيعات الشركة بلغت هذا العام 400.744.059 دينار مقابل 454.734.332 دينار بالمقارنة بعام 2015 وبانخفاض 12%، وبلغت تكلفة المبيعات 368.227.588 دينار مقابل 420.529.173 دينار بالمقارنة بعام 2015 وبانخفاض 12%، فضلاً عن ان صافي ربح هذا العام 37.332.336 دينار مقابل 37.841.583 دينار لعام 2015 بانخفاض 1%، أما صافي الأصول الثابتة فقد بلغ 52.409.055 دينار مقابل 57.861.001 دينار لعام 2015 بانخفاض 9%، وبلغت المصاريف الإدارية 7.227.357 دينار مقابل 7.175.204 دينار لعام 2015، بينما بلغت حقوق المساهمين 342.239.302 دينار مقابل 308.455.476 دينار ببلغتها عام 2015 بزيادة 11%.

من جانبه اكد مطلق الزايد الرئيس التنفيذي لشركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية ان الشركة استمرت بتطوير وتنفيذ رؤيتها ومهمتها التي تهدف إلى الحفاظ على الامن الغذائي للكويت باحدث المعايير والمقاييس العالمية.

وقال الناحية الاستراتيجية تمكنت الشركة هذا العام من البدء في تركيب مطحنة إضافية لإنتاج الطحين (المطحنة C) بطاقة إنتاجية تصل إلى 750 طن يومياً، وتعاقبت على شراء خطين لإنتاج الخبز العربي الخفيف بطاقة إنتاجية 14000 خبزة / ساعة لخبزي الشعب والرميثية وذلك لمواكبة نمو التعداد السكاني والطلب المتزايد على منتجات القمح والخبز العربي.

تركيب خط جديد

واستكمالاً لمسيرتها التنموية طرحت الشركة هذا العام منتجات جديدة تلبي أذواق المستهلكين بجودتها العالية وأسعارها التنافسية كمنتج السكاتي وخبز بيرجر البطاط الذي حظي بإعجاب المستهلكين، كما تعاقدت الشركة على تركيب خط جديد في مصنع المعرونة لإنتاج اللازانيا، وجاري لطرحة في الأسواق خلال النصف الثاني من عام 2017. كما عمدت الشركة إلى تجديد مصنع العلف الذي تم تركيبه في عام 1996 لتطوير طاقته الإنتاجية بما يواكب احتياجات

السوق المتزايدة.

وقال الزايد لقد بدأت الشركة بإجراءات بناء مخبزين آليين للمخبز العربي في مدينة سعد العبدالله وضاحية فهد الأحمد بعد أن حصلت على التراخيص اللازمة، وهي بصدد دراسة استبدال خط إنتاج الصمون والتوست بمخبز صباحان رقم 1 الذي تم تشغيله في عام 1984. ومن مبدأ التنوع في الإنتاج والمحافظة على المصادر الطبيعية للدولة، بادرت الشركة باستحداث خلطة جديدة من الأعلاف الخضراء alfalfa بالتعاون مع الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية تمهيداً لاعتمادها للمربين في عام 2017 كمنتج جديد غني بقيمة الغذائية، ويسهم في ترشيد استهلاك المياه الجوفية المستخدمة في الري.

والشركة حافظت على مقدرتها التنافسية على المستويين المحلي والإقليمي، وبذلك جهوداً خاصة لتنمية صادراتها التي تصاعدت 14% عن عام 2016، بالرغم من الركود التجاري الذي شهدته الأسواق الخارجية هذا العام.

مؤكداً على ان شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية، فازت بجائزة أفضل منتج للصحة والعافية، للمنتجات الخالية من الجلوتين ومنتج بسكويت توتالي بران، ضمن جائزة «جلفود» للابتكار التي اقيمت ضمن معرض جلفود دبي من 26 فبراير إلى

2 مارس 2017.

وأعرب الرئيس التنفيذي في الشركة، مطلق الزايد عن فخره بقدرة منتجات الشركة المتميزة على خوض المنافسات في المنصات العالمية، وأمام لجان التحكيم الدولية المستقلة التي تضم أهم خبراء قطاع صناعة الغذاء وتحقيق الصدارة إقليمياً وعالمياً.

وأوضح أن هذه الجائزة تعد إضافة جديدة لسجل الشركة الحافل بالإنجازات، على مدى أكثر من 5 عقود بما يؤهلها بلا منازع للفرز بهذا اللقب، مبيّناً أنها ليست المرة الأولى التي تصل فيها الشركة إلى نهائيات جائزة «Gulfood Innovation Awards»، بحيث تم اختيارها ضمن أفضل الشركات الغذائية في منطقة الشرق الأوسط لعام 2016.

ولفت إلى نجاح الشركة عام 2015 بالارتقاء إلى قائمة أفضل 25 سلعة ابتكاراً وإبداعاً في المسابقة العالمية Sial، ضمن مهرجان سيال الشرق الأوسط بأبوظبي بمنجياتها الخالية من الجلوتين وبسكويت توتالي بران.

وشدد الزايد على أن هذه الجوائز تعكس نجاح الشركة في تنفيذ رؤيتها وتحقيق أهدافها، وترسخ المكانة الريادية التي تتبوأها في عالم الصناعات الغذائية بمنطقة الشرق الأوسط.

جائزة أفضل منتج

ورأى الزايد أن حصول «المطاحن» على جائزة أفضل منتج للصحة والعافية، واحتفاءً معرض جلفود بالمتزينين عالمياً، يعد بمثابة شهادة على تفرد منتجاتها والتزامها بتبني أعلى معايير الأمن والسلامة، وتقديمها لغذاء صحي وآمن يرضي جميع الأذواق ويلبي كافة الاحتياجات، بفضل روح فريق العمل الواحد الذي عمل يداً بيد لا ابتكار المنتجات الخالية من الجلوتين ومنتج بسكويت توتالي بران، مشدداً على الاستمرار في تحقيق أهداف وطموحات الشركة، والمحافظة على دورها الريادي على الصعيدين المحلي والعالمي.

وذكر أن جائزة جلفود للابتكار، تعد من أهم الجوائز المتخصصة التي تتوج أفضل الإنجازات في عالم الصناعات الغذائية، وتهدف إلى تشجيع وتكريم أفضل الممارسات الإبداعية، التي من شأنها تطوير قطاع الأغذية والصناعة في العالم.

وأشار الزايد لقد استطاعت شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية أن تحافظ على ريادتها في الصناعات الغذائية بحرصها الدائم على تطوير مصانعها وفق أحدث التكنولوجيات والوسائل العلمية، وبالتزامها بمعايير الجودة المعتمدة عالمياً لدى هيئات اعتماد الدولية، وتحصل تدريجياً على شهادة الأيزو 22000 لمراقبتها الإنتاجية حتى تغطي

جميع مصانعها ومخابزها، ومن المتوقع أن يحصل مخبز الاحمدي ومخبز الرميثية ومصنع المنتجات الخالية من الجلوتين على هذه الشهادة خلال عام 2017. وعلى الصعيد الإداري، تولي الشركة اهتماماً خاصاً بتعيين العمالة الوطنية واستقطاب المتميزين من الكفاءات الكويتية، فقد زاد عدد الكويتيين المعيّنين في الشركة هذا العام بنسبة 16% عن عدهم العام الماضي. أما على الصعيد السياسي والاقتصادي

إشار الزايد فإن الشركة لا تاتل جهداً بتسخير إمكانياتها وخبراتها لتخفيض الدعم الحكومي بمختلف السبل المتاحة لها تماشياً مع توجه الدولة بتخفيض المصروفات وترشيد الدعم الحكومي، الأمر الذي يعبر عن التزامها بمسؤولياتها الوطنية المنوطة بها كشركة تملكها الحكومة بالكامل، ترجح المصلحة العامة المتمثلة في ترشيد الإنفاق العام للدولة على مصلحتها الخاصة المرتبطة بمبيعاتها وأرباحها.

وقال الزايد ان المشاريع الاستراتيجية التي تترجم التزام الشركة بمسؤولياتها الوطنية هو تبني الشركة التابعة

ترشيد الانفاق

لدفع عجلة التحول الرقمي

«سيمنس» تعلن تقديم منحة رخص للبرمجيات للشباب الإماراتي بقيمة 100 مليون يورو



جانب من فعاليات القمة

شهد حفل افتتاح القمة الإعلان عن منحة للشباب الإماراتي في مجال البرمجيات المتطورة جو كايسر، الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس إدارة شركة سيمنس الألمانية يعلن تقديم منحة رخص للبرمجيات بقيمة تصل إلى 100 مليون يورو لشباب الجامعات الإماراتية لدفع عجلة التحول الرقمي في الدولة المنحة تهدف إلى تطوير كوادر وطنية تقود مسيرة الدولة لتكريس موقعها كعاصمة للثورة الصناعية الرابعة.

الكويت، 29 مارس 2017: شهدت أبوظبي أمس حفل افتتاح القمة العالمية للصناعة والتصنيع، الذي جمع كبار قادة الشركات الصناعية العالمية، والحكومات، ومؤسسات المجتمع المدني لمناقشة دور قطاع الصناعة في إعادة بناء الأذهار الاقتصادي العالمي وتطوير القيادات الإماراتية الشابة القادرة وتمكينه من توفير فرص العمل والمستقبل الاستدام لأجيال المقبلة.

وخلال مشاركته في جلسة نقاش خلال حفل افتتاح القمة العالمية للصناعة والتصنيع، أعلن جو كايسر، الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس إدارة شركة سيمنس الألمانية، أن شركته ستقدم منح عينية بقيمة تصل إلى 100 مليون يورو في شكل رخص للبرمجيات للجامعات في دولة الإمارات، وذلك بهدف تطوير المهارات اللازمة لدفع عجلة التحول الرقمي في الدولة. وستتعاون سيمنس مع منظمة “إيزيك”، وهي أكبر منظمة غير ربحية في العالم يتولى الطلاب إدارتها، في هذا المجال. وستساعد هذه المنحة في تطوير القيادات الإماراتية الشابة القادرة على تكريس موقع الدولة كعاصمة للثورة الصناعية الرابعة.

ويكرس هذا الإعلان مكانة الإمارات كمركز متقدم للصناعة والابتكار على مستوى المنطقة. وتعمل الحكومة على تشجيع الشركات الإماراتية للمساهمة بقوة في سلاسل القيمة العالمية؛ وعقد شراكات بين كبريات الشركات الصناعية للصناعة وبين الشركات والمؤسسات المحلية لاختيار تقنيات مبتكرة؛ وتوفير فرص عمل مستدامة في قطاع تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، وذلك في

إطار بناء اقتصاد متنوع ومستدام قائم على المعرفة. وفي هذا الصدد، قال بدر سليم سلطان العلماء، الرئيس التنفيذي لشركة “ستراتا للتصنيع” ورئيس اللجنة التنظيمية للقمة العالمية للصناعة والتصنيع، والذي ركز في كلمته في حفل الافتتاح على ضرورة تبني نهج تحول يمكن القطاع الصناعي من لعب دوره في إعادة بناء الأذهار الاقتصادي العالمي وتوفير فرص النمو لجميع شعوب العالم: “تمكنت القمة العالمية للصناعة والتصنيع، والتي تستضيفها وتنظمها دولة الإمارات، من إطلاق منصة عالمية تجمع قادة الشركات الصناعية العالمية والحكومات ومنظمات المجتمع المدني لتكون تحالفات تمكنهم من وضع حلول عملية للقضايا العالمية الملحة. وللمرة الأولى على المستوى العالمي، استطاعت القمة العالمية للصناعة والتصنيع أن تجمع قادة القطاع الصناعي العالمي لاتخاذ قرارات عملية ذات نتائج ملموسة على أرض الواقع. ولا يشكل إعلان شركة سيمنس عن

منحة رخص البرمجيات للشباب الإماراتي والتي ستمكنهم من تطوير المهارات اللازمة لقيادة مسيرة الدولة نحو تكريس موقعها كعاصمة للثورة الصناعية الرابعة، إلا مثال على ما تتميز به دولتنا من قدرة على اجتذاب الشركات العالمية للاستثمار في الكفاءات الوطنية، على مدى الأيام الأربعة من هذه القمة سوف نرى الكثير، وأكثر من ذلك بكثير. وتطوير المهارات المحلية كانت دائماً، ولا تزال، القدرة على تحقيق قيادة الحراك العالمي نحو مستقبل تحول للقطاع الصناعي.“ ورئيس مجلس إدارة شركة سيمنس الألمانية قال: “إن المساهمة في نقل وتوطين المعارف والمهارات المحلية كانت دائماً، ولا تزال، على قائمة أولويات شركة سيمنس. إن هذه المنحة تعكس التزام الشركة الراسخ لدعم دولة الإمارات العربية المتحدة في مساعيها الرامية للوصول إلى اقتصاد قائم على المعرفة يتسم بالتنوع والمرونة يدعمه السواعد الإماراتية الماهرة والمواهب العالمية.“

خلال حلقة نقاشية ضمن أعمال الدورة الافتتاحية للقمة العالمية للصناعة والتصنيع

الإمارات؛ وزير الطاقة والبيئة يؤكدان أهمية رأس المال البشري لضمان الاستدامة



جانب من فعاليات قمة التصنيع

أكد كل من سهيل محمد فرج المزروعى، وزير الطاقة؛ ومعالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير التغير المناخي والبيئة، أهمية الطاقة والكوادر البشرية والتنافسية واعتماد السياسات المناسبة لتحقيق الاستدامة للاقتصادات.

جاء ذلك خلال جلسة نقاش اقيمت أمس ضمن أعمال الدورة الافتتاحية للقمة العالمية للصناعة والتصنيع التي تعقد تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، في جامعة باريس السوربون – أبوظبي. وأدار جلسة النقاش، التي اقيمت تحت عنوان “نعمل اليوم لبناء الغد – تبني استراتيجيات مستدامة لضمان غد مزدهر”، سايمون بابنيتس، كبير الاقتصاديين بوحدة الاستشارات الاقتصادية بمجلة الإيكونوميست، وتناولت العلاقة بين النمو الاقتصادي والبيئة. وقال بابنيتس في مستهل الجلسة تتمتع دولة الإمارات بمكانة فريدة في الاقتصاد العالمي كإحدى الدول المصدرة للبتترول، كما أن الدولة تتجه بقوة لبناء قاعدة صناعية متطورة تركز على الاستدامة البيئية وخفض الانبعاثات الكربونية.

وأوضح بابنيتس أن النشاط الصناعي والتجاري لا يجب أن يتعارض مع الأجندة البيئية، مؤكداً على ضرورة تبني سياسات بيئية مبتكرة تضمن تمكين القطاع الخاص من تحقيق النمو والازدهار مع الالتزام بالحفاظ على البيئة. وفي هذا الصدد، قال معالي سهيل محمد فرج المزروعى: “تنبأت الإمارات رؤية تقوم على بناء اقتصاد متنوع ومستدام. ونتوقع أن تتمكن من توليد 50% من احتياجاتنا من الطاقة باستخدام التقنيات الخضراء بحلول العام 2050. الأمر الذي يراعي الأثر البيئي.“ وأكد معاليه أن على منتجي الطاقة الكهريائية في الدولة التحول إلى اعتماد مصادر الطاقة المتجددة لإنتاج ما لا يقل عن 50% من الطاقة الكهربائية. وستنخلص عبر استخدام مصادر الطاقة المتجددة من

الحاجة إلى دعم الطاقة للاستخدامات المدنية وللقطاع الصناعي. وأشار معاليه إلى أن الدولة ستستخّص ستستثمر بقوة في مصادر الطاقة المتجددة ليصل حجم الاستثمارات المتوقعة إلى حوالي 192 مليار دولار على مدار ثلاثة عقود مقبلة. وستتمكن الإمارات بذلك من تخفيض الاعتماد على النفط من 98% إلى 50%. ورغم امتلاكنا لمخزون كبير من النفط والغاز، إلا أنه يجب علينا الاتجاه نحو تنمية القطاعات التي تمتلك فيها الدولة ميزة تنافسية، مثل تحقيق الريادة في الطباعة ثلاثية الأبعاد.“

وفي حديثه حول الخطوات التي اتخذتها دولة الإمارات لبناء منظومة متكاملة قادرة على دعم الصناعة والتنوع الاقتصادي، وروّيته لمستقبل أكثر استدامة للدولة، قال الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي: “لا يجب أن تطغى أهمية الشركات الصناعية الكبرى في الدولة على الأهمية الكبيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة. و تمتلك دولتنا بنية

تحتية متميزة وتشريعات وقوانين متطورة تمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق النمو والتطور. وتلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في تنفيذ استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء، التي أعلنها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي ‘رعاه الله‘. إن القطاع الاقتصادي في دولة الإمارات يواجه تحديات التقنية التي من شأنها دعم النمو. وهناك ثلاث نقاط أود توصية الدول الناشئة باتباعها من أجل بناء اقتصادات مستدامة: الأولى، الاستثمار في رأس المال البشري لبناء اقتصاد مستدام. والثانية، تبني الحكومة للسياسات والأليات المناسبة لجذب الاستثمارات إلى في القطاع الصناعي. والثالثة، الطاقة وهي العنصر الرئيسي الذي يجب أخذه بعين الاعتبار، وتعد دولة الإمارات محظوظة في هذا الجانب، حيث إن الطاقة المتجددة والمستدامة فيها تعتبر قطاعاً جاذباً للصناعات..“